

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري

Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

CABINET

COMMUNICATION AND INFORMATION CELL



الديوان
خلية الإعلام و الاتصال

Press review

مجلة الصحافة



<https://madr.gov.dz>

آفاق واعدة للاستثمار في الزراعات الاستراتيجية

لكسب رهان الأمن الغذائي



المرافقة الطاقوية والتقنية ورفع قدرات التخزين وقد ساهمت عمليات ربط المحيطات الفلاحية بشبكة الكهرباء في زيادة مستمرة للمساحات المستغلة في الزراعات الاستراتيجية المسقية تحت الرش المحوري، وزيادة كمية ومردودية الإنتاج المحقق من موسم لآخر، مثلما أشير إليه. ولتعزيز قدرات تخزين الإنتاج الوفير من الحبوب الذي يترجم نجاعة جهود المرافقة الفعالة لهذه الشعبة، يجري حاليا إنجاز صومعتين لتخزين الحبوب تحت وصاية تعاونية الحبوب والبقول الجافة، إحداهما بطاقة تخزين تبلغ مليون قنطار والأخرى بطاقة تخزين تقدر بـ 100 ألف قنطار، إضافة إلى إنجاز 11 مركزا جواريا لتخزين الحبوب بسعة 50 ألف قنطار لكل مركز، موزعة بمحاذاة مختلف الأقطاب الفلاحية المنتشرة عبر الولاية، وفي إطار تهمين زراعة وإنتاج الذرة الحبية، تواصل بولاية أدرار أشغال إنجاز مركب تخزين تابع للديوان الوطني لتنفيذ الأنعام بقدرة تخزين إجمالية تقدر بـ 130 ألف طن، يشمل صوامع بسعة 90 ألف طن ومستودعين بسعة 20 ألف طن لكل منهما، فيما سيتم إنجاز وحدة صناعية تحويلية لإنتاج الأعلاف بالولاية بدل نقل المادة

أقطاب فلاحية كبرى منتشرة عبر الولاية، على غرار قطب "حمادة الربية" ببلدية اسبع، و"سطح باعمور" ببلدية قنوغيل و"واد الزين" و"واد الزين 2" (تمنطيط) (انزجمير) وقطب بلدية تيمقطن بإقليم دائرة أولف شرق الولاية، مثلما أوضحه رئيس مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية بالمديرية الوصية. وتماشيا مع الاستراتيجية التي وضعتها السلطات العمومية، تم استحداث منصات رقمية للاستفادة من المساحات المخصصة للاستثمار الفلاحي، تابعة لكل من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، حيث ساهم هذا الإجراء في استقطاب مؤسسات عمومية وطنية كبرى انخرطت في برنامج الاستثمار في الزراعات الاستراتيجية، مثل مجتمعات سوناتراك وكوسيدار واقروديف، إلى جانب مشروع الشراكة الجزائرية-التركية في مجال الزراعة "دوناسير" والمشروع المتكامل الجزائري-القطري "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف وزراعة الحبوب، مثلما أضاف، محمد الصالح توهامي.

تتمتع ولاية أدرار بمقومات وآفاق واعدة للاستثمار في الزراعات الاستراتيجية، مما جعلها محط جذب لمشاريع استثمارية كبرى عمومية وخاصة وفي إطار الشراكة الأجنبية، والتي من شأنها أن تساهم في كسب رهان الأمن الغذائي الوطني. وتستمد هذه الولاية الواقعة بالجنوب الغربي للبلاد خصوصيتها الفلاحية من خلال توفرها على عدة عوامل طبيعية مساعدة، أبرزها شساعة المساحة القابلة للاستصلاح، إضافة إلى وفرة المياه الجوفية والمناخ الملائم للزراعات الاستراتيجية، وعلى رأسها الحبوب بمختلف أصنافها، حسب ما أفاد به مسؤولو مديرية المصالح الفلاحية بالولاية. ويضاف إلى ذلك، دعم ومرافقة الدولة للاستثمار الفلاحي، لاسيما عبر القروض الميسرة والشبكات الموحدة على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة، لتسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية للفلاحين، فضلا عن عمليات ربط المحيطات الفلاحية بشبكة الكهرباء وشق المسالك الفلاحية وتوفير البذور والأسمدة، والإرشاد الفلاحي والتوجيه التقني من طرف الهيئات التقنية المتخصصة. وتتوزع المساحات الصالحة للزراعة على

والمحاصيل النباتية الزيتية (دوار الشمس والسلمج الزيتي)، وفي هذا الصدد، شدد والي أدرار، فضيل ضويقي، خلال إشرافه على حملتي الحرث والبذر وحصاد الذرة الحبية على ضرورة توجيه مختلف هيئات المرافقة التقنية لتعزيز الأبحاث والتجارب الزراعية لضمان نجاح إنتاج هذه المحاصيل والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها وطنيا، تماشيا ومساعي السلطات العليا للبلاد في هذا الشأن.

الأولية نحو وحدات إنتاجية خارج الولاية وإعادتها في شكل أعلاف، مثلما أشار إليه المكلف بحصاد محصول الذرة الحبية بأدرار، عثمان بلعيد، ويحتل محصول القمح الصلب مركز الصدارة في منتجات الزراعات الاستراتيجية من الحبوب بأدرار، يليه إنتاج الذرة الصفراء الحبية الذي بدأ يشهد إقبالا ملحوظا من المستثمرين الفلاحين، فيما تسعى السلطات الولائية إلى تشجيع إنتاج محاصيل زراعية أخرى لا تقل أهمية، على غرار البقوليات

المشاريع تدخل في إطار تعزيز الهياكل الاستراتيجية

صومعة ومركز لتخزين الحبوب قريبا ببومرداس لدعم الأمن الغذائي

والمادية اللازمة، قصد استلام المشروع في الآجال المحددة ووضعه حيز الخدمة في أقرب وقت ممكن، لما له من أهمية بالغة في دعم الفلاحين وتنظيم عملية تخزين الحبوب. ويأتي حرص الوالي على المتابعة الميدانية لهذا المشروع الاستراتيجي بالنظر إلى أهميته الكبيرة بالنسبة للولاية، خاصة في تدعيم قدراتها المحلية في تخزين الحبوب، وتوفير شروط مثلى لتأمين سلسلة التموين، فضلا عن مراقبة تطور النشاط الفلاحي على مستوى المناطق الاستراتيجية، ضمن رؤية شاملة لتعزيز الأمن الغذائي بالولاية.

مشروع إنجاز صومعة لتخزين الحبوب بطاقة استيعاب سنوية تقدر بـ 100 ألف طن، بالمكان المسمى حجرة الساف ببلدية سي مصطفي، وذلك ضمن البرنامج الوطني لإنجاز صوامع تخزين الحبوب ودعم الزراعات الاستراتيجية، بحضور رئيس المشروع التابع لمؤسسة GCB، إلى جانب إطارات الولاية المكلفين بمتابعة المشروع. وخلال هذه الزيارة، أطلعت الوالي على مدى تقدم أشغال الإنجاز ووقفت على ظروف الإنجاز، حيث أسدت تعليمات بضرورة التعجيل في وتيرة الأشغال مع تدعيم الورشة بكافة الإمكانيات البشرية

مدرسي من النمط "01s" بحي 300 مسكن عمومي إيجاري (LPL) ببلدية سي مصطفي، وذلك بحضور ممثل مؤسسة الإنجاز وإطارات الولاية المكلفين بمتابعة المشروع. وخلال هذه الزيارة، عاينت الوالي مختلف مرافق المشروع وأطلعت على مدى تقدم أشغال الإنجاز، حيث أسدت تعليمات بضرورة الحرص على الجاهزية الكاملة للمنشأة وتسليمها في الآجال المحددة، قصد استغلالها مع الدخول المدرسي المقبل وتمكين التلاميذ من الدراسة في ظروف ملائمة. وفي إطار متابعة مشاريع قطاع الفلاحة، قامت الوالي بعبارة وتفقد

الوالي على مدى تقدم أشغال الإنجاز وأطلعت على مختلف مكونات المشروع، حيث أسدت تعليمات بضرورة التعجيل في وتيرة الأشغال واحترام الآجال التعاقدية، قصد وضع هاتين المنشأتين حيز الخدمة في أقرب الآجال، بما يساهم في دعم النشاط الفلاحي وتحسين ظروف تخزين الحبوب على المستوى المحلي. وفي إطار مواصلة متابعة مشاريع قطاع التربية والحرص على توفير هياكل تربوية ملائمة ترافق البرامج السكنية الجديدة، بما يضمن تلمس التلاميذ في ظروف بيداغوجية لائقة، قامت فوزية نعام، بمعاينة وتفقد مشروع إنجاز مجمع

عاينت، نهاية الأسبوع المنصرم، والي ولاية بومرداس فوزية نعام، مشروع إنجاز مركزين جواريين لتخزين الحبوب على مستوى بلدية سي مصطفي، بسعة إجمالية تقدر بـ 5000 طن لكل مركز، وذلك في إطار متابعة مشاريع قطاع الفلاحة وتعزيز الهياكل الاستراتيجية الخاصة بتخزين الحبوب بما يساهم في دعم الأمن الغذائي الوطني وتحسين قدرات التخزين على المستوى المحلي، وذلك بهدف تحسين قدرات التوزيع وضمان تأمين المخزون الغذائي، وذلك بحضور إطارات الولاية المكلفين بمتابعة المشروع. وخلال هذه الزيارة، وقت

حصول 811 ملف من مجموع 1000 ملف عالجتة اللجنة الولائية

كرمية ر.

للأموال الخاصة للدولة والذي نص على تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، بلغت مراحل «جد متقدمة» وتم إلى يومنا هذا، استرجاع أكثر من 85 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة والتي سيعاد توزيعها في إطار الامتياز، حسب ما كشف عنه المدير العام، مؤكداً أن هذه العملية جاءت بناء على نتائج المعاينة الميدانية من طرف اللجان الولائية للمراقبة ومتابعة إنجاز المشاريع الفلاحية، والتي تضم عددا من المصالح، على غرار الديوان ومديريات المصالح الفلاحية والبلديات. وجاء قرار إلغاء استفادة المعنيين من هذه الأراضي بعد تلقيهم عذارات في هذا الشأن، حيث «امتثل العديد من الفلاحين وقاموا بالالتزام ببند دفتر الشروط، فيما تم فسخ عقود امتياز فلاحية» «سيتم منح العقار المسترجع لمستثمرين أكثر جدية».

جهة أخرى وفيما يتعلق بملف تسوية البناءات وفق أحكام القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، فقد أسدى السيد الوالي تعليمات إلى رؤساء الدوائر والبلديات بضبط الأرقام الصحيحة للملفات المودعة، مع مضاعفة نشاط اللجان للفصل فيها. هذا وكانت مصادر من للديوان الوطني للأراضي الفلاحية قد أكدت، أن عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحية الممنوح من طرف الدولة في إطار القانون 10-03، بلغت مراحل «جد متقدمة» وسيتم طي هذا الملف «نهائيا» وخاصة عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحية الممنوح في إطار القانون 10-03، اخذد لشروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة

طرف المعنيين. كما قدمت مديرة ديوان الأراضي الفلاحية حصول تطهير العقار الفلاحية التابع للأموال الخاصة للدولة في إطار مختلف صيغ المنح والاستغلال منشور وزاري مشترك رقم 02 مؤرخ في 01 جوان 2025، أين تطرقت إلى وضعية الملفات المرجعة من طرف مديرية أملاك الدولة، الملفات التي تم معالجتها من طرف اللجنة الولائية للدراسة طبقا للتعليمات الوزارية المشتركة 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012 والتعليمات 1808 المؤرخة في 05 ديسمبر 2017، حيث بلغ عدد الملفات 1000 تم قبول 811 ملف، ورفض 189 كما تضمن العرض المقدم وضعية ملفات التنازل عن حق الامتياز في إطار المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في 01/06/2025 المتضمن تطهير العقار الفلاحية. من

بلغ عدد الملفات المودعة، لدى مصالح الفلاحة 495 ملف، تم من بينها عرض 363 ملف على اللجنة الولائية، أسفر عم قبول 11 ملف، ورفض 191، وتأجيل 161. حسب ما كشفت عنه مدير المصالح الفلاحية ومديرة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وأضافت نفس المصادر على أن أسباب الرئيسية لرفض الملفات، كونها أراضي تابعة للغابات، تابعة للبلدية، مملوكة للخواص، غياب النشاط الفلاحية، ملفات في نزاع، أو أراضي متواجدة داخل النسيج العمراني فيما ترجع الأسباب الرئيسية لتأجيل الملفات إلى وجود 14 ملف على مستوى أملاك الدولة للتأكد من الملكية، 147 ملف استكمال ملفات من

في مقدمتها تطهير الوعاء العقاري الفلاحي

أمرية لاستكمال البرامج التنموية بني عباس

داعيا في معرض ذلك المصالح والهيئات ذات العلاقة، إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل إعداد برامج النشاطات ذات الصلة بالشهر الكريم، بما يتناسب وروح ونفحات هذه المناسبة الدينية العظيمة. وحسب بيان الولاية، فقد تم تسجيل جديد بشأن وضعيات الملفات التي تم دراستها في الاجتماعات السابقة، لاسيما فيما يتعلق بتطهير الوعاء العقاري الفلاحي، وكذا إحصاء الاحتياجات الخاصة بربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء المستوفية للشروط القانونية للاستفادة، وتسوية وضعية الديون لفائدة هيئات (الرقابة التقنية للبنائيات، الهيئة التقنية المراقبة لمنشآت الري ومؤسسة سونلغاز)، ووضعيات مشاريع التجهيزات العمومية للهياكل الإدارية للمديريات الولائية.



الآجال المحددة، مع الحرص على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل تجهيزها. وحول التحضيرات الخاصة بشهر رمضان المعظم، أكد الوالي على ضرورة المزيد من التنسيق بين كل الفاعلين والأطراف المتدخلة للأعداد والتحضير الجيد والتكفل بكل مقتضيات الشهر الفضيل، خاصة الجانب المتعلق بتسجيل المعوزين في المنصة الخاصة بالعملية التضامنية،

شدد والي ولاية بني عباس، علي مولاي، على المديرين التنفيذيين والمسؤولين المحليين والمكلفين بالمشاريع ضرورة الإسراع في تجسيد البرامج التنموية، وفي حالة التأخير يتحملون مسؤولية ذلك. وأكد في اجتماع المجلس التنفيذي على متابعة وضعية الاستهلاك المالية لبرامج CSGCL وADSEC للسنوات 2023-2024-2025، وكذا المشاريع القطاعية، مشددا على مواصلة الجهود لرفع نسبة استهلاك قروض الدفع، مع الحرص على متابعة تقدم الوضعيات بصفة دورية ودقيقة. وبشأن وضعية المنشآت المدرسية والتجهيز المزمع استلامها الموسم الدراسي 2026/2027، أمر علي مولاي بضرورة حث المقاولات على تسريع وتيرة الأشغال وتسليم المشاريع في

جاء التساقط الكبير للأمطار في الأيام الماضية

سيدي بلعباس تودع سبع سنوات من الجفاف والفلاحة تنتعش

□ تعاونيات الحبوب والبقول الجافة تشهد إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين

تشهد هذه الأيام تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين، من أجل اقتناء مختلف البذور، قصد استئناف عملية الحرث والبذر، التي تأخر انطلاقها عن موعدها المحدد شهر أكتوبر من السنة الماضية 2025، بعد الأمطار الأخيرة التي عرفتها المنطقة مؤخرا، حيث وصلت كمية التساقط فيها إلى 180 ملم، وهي كمية استنشر بها الفلاحون، ما شجعهم على زراعة أراضيهم، بعد تخوف من قلة المردود بسبب الجفاف الذي يضرب الولاية منذ قرابة السبع سنوات.

بذور الشعير، حيث كشف القائمون على هذه التعاونية لـ "الشروق اليومي" عن بيع أكثر من 18 ألف قنطار من مختلف البذور، لفائدة أكثر من 800 فلاح متركز بـ 17 بلدية بالجنوب الولاوي، تابعة لخمس دوائر كبرى هي تلاغ، مرحوم، مولاس سنيسل، راس الماء، ودائرة مرين.

وحسب المعنيين، فإن الفلاحين اقتنوا كميات كبيرة من بذور الشعير، التي وصلت الكمية المباعة منها إلى 13.668 ألف قنطار، بينما تم اقتناء 2014 قنطار من القمح اللين و2465 قنطار من القمح الصلب.

وأكد مسيرو التعاونية لـ "الشروق اليومي"، أن هذه الأخيرة اتخذت كافة التسهيلات، قصد تسهيل عملية اقتناء البذور للفلاحين، التي تم الحصول عليها في الحين من دون انتظار، على أمل إنقاذ هذا الموسم المتأخر انطلاقه، واستدراك ما فات من وقت، من أجل الرفع من المساحة المحروثة والمزروعة.

علما أن مديرية الفلاحة قدرت المساحة المحروثة والمزروعة منذ انطلاق حملة الحرث والبذر، بـ 72 ألف هكتار، من بين أكثر من 136 ألف هكتار مبرمجة، هو الرقم الذي أثار حفيظة الوالي، خلال إشرافه على الانطلاق الرسمي لحملة الحرث والبذر، الشهر الماضي،

أين شدد على أهمية احترام الفلاحين لتواريخ حملة الحرث والبذر، والانهاء من هذه العملية قبل تاريخ 15 جانفي الجاري.

وتسعى مديرية الفلاحة لولاية سيدي بلعباس إلى التكتيف من حملاتها الإعلامية والتحسيسية لفائدة الفلاحين، بهدف دفع هؤلاء إلى حرث أراضيهم في الوقت المحدد، وبالتالي الحفاظ على نفس المساحات المزروعة، رغم تراجع منتج الحبوب، الذي أصبحت وفرة مردوده تقتصر على بعض المناطق بإقليم الولاية، على غرار تلاغ، تنيرة، بلعربي، مولاي سليسن، سيدي شعيب، وسفيرف، ومنها ما يقع في الإقليم الجنوبي.

الأمين الولاوي لاتحاد الفلاحين مستبشر بالأمطار الأخيرة

من جهة، أكد الأمين الولاوي لاتحاد الفلاحين بن حدو حسان، في اتصال هاتفي مع "الشروق اليومي"، على تنصيب اللجان الولاوية، لمتابعة مصير البذور، إذ من المنتظر أن تباشر هذه اللجان خرجاتها الميدانية من أجل مراقبة وجهة البذور التي تم توزيعها على الفلاحين، بسبب تأخر انطلاق عمليات الحرث والبذر بإقليم الولاية.



180 ملم.. كمية الأمطار المتساقطة منذ شهر ديسمبر الماضي

بالمقابل، استبشر فلاحو ولاية سيدي بلعباس بالكميات المتساقطة، في الأيام الماضية، والتي تجاوزت التوقعات، ما شجع هؤلاء على البدء في عملية الحرث والبذر، المتأخرة عن موعدها المحدد بأكثر من شهرين، بسبب تخوف الفلاحين من الحرث والزرع، من دون أن تتساقط الأمطار، حيث لم تدرك هذه الحملة منذ انطلاقها شهر أكتوبر الماضي نسبة 10 %، رغم الحملات التحسيسية التي تقوم بها مختلف المصالح في سبيل دفع الفلاحين للالتزام بفترة الحرث، التي أصبحت تمتد إلى غاية أواخر شهر جانفي وبداية فيفري، مثلما جرت العادة في السنوات الماضية، بسبب قلة الأمطار، والجفاف الذي يضرب المنطقة.

18 ألف قنطار من البذور بيعت لأزيد من 800 فلاح

بالموازاة مع هذا، تعج منذ بداية الأسبوع الجاري، تعاونيات الحبوب والبقول الجافة الأربعة المتواجدة بولاية سيدي بلعباس بالفلاحين، الذين اصطفوا في طوابير من أجل الحصول على حصتهم من البذور، حتى يباشروا عمليات الحرث والبذر، لاسيما في المناطق الجنوبية للولاية، أين تم تسجيل كميات معتبرة من الأمطار والتلوج المتساقطة.

في ذات السياق، حققت تعاونية الحبوب والبقول الجافة ببلدية تلاغ قفزة من حيث كميات البذور الموزعة على الفلاحين، لاسيما

زواوية. ق

"أمطار خير"، وصفها عشرات الفلاحين الذين التقوهم "الشروق اليومي"، حيث لم يخفوا فرحتهم بالكميات المعتبرة المتساقطة، طيلة الأيام الماضية بعد سنوات عجاف، تساقط أثلج صدورهم، ودفعهم للتوجه نحو تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، من أجل اقتناء بذور مختلف الحبوب، من شعير، قمح صلب ولين، قصد مباشرة عملية الحرث والبذر، بعد تخوف أرغهم على الانتظار لمدة شهرين، من أجل زراعة أراضيهم، بسبب الجفاف الذي يضرب الولاية منذ سنوات.

في ذات السياق، صرحت صاحبة مستمرة فلاحية، تدعى "فاطمة" بأن جميع مخاوفها تبددت بمجرد بداية تساقط الأمطار، قائلة: "لقد تنفست الصعداء، بسبب هذه الأمطار، فقد غامرت بداية هذا الشهر، وباشرت عملية زراعة 10 هكتار أملكتها بالشعير، إلا أنني كنت دائمة متخوفة من عدم تساقط الأمطار، ما كان سيؤثر على مردود المساحة المزروعة".

توقع زراعة 136 ألف من مختلف أنواع الحبوب

من جهتها، تتوقع مديرية الفلاحة زراعة أكثر من 136 ألف هكتار من الحبوب، و2250 هكتار من البقول الجافة.

وقد قسمت مديرية الفلاحة المساحة المزروعة على الحبوب الجافة، فمنها 32 ألف هكتار مخصصة للقمح الصلب، 27 ألف هكتار للقمح اللين، في حين سيتم زراعة 72 ألف هكتار بالشعير، تضاف إلى 5 آلاف هكتار من الخرمال، بينما وزعت مساحة البقول الجافة بين الحمص بـ 850 هكتار، 300 هكتار من العدس، 500 هكتار من الفول، و600 من الجلبانة.

واتخذت المديرية المعنية كافة الإجراءات في سبيل إنجاح حملة الحرث والبذر، حتى تحقق الأهداف المرجوة من المنتوج خلال هذا الموسم، إذ تتوقع أن يجني الفلاحون مليون و600 قنطار.

وفي سبيل حث هؤلاء الفلاحين، كشفت مديرية الفلاحة مؤخرا، من حملاتها التوعوية والتحسيسية لفائدة الفلاحين، من أجل حثهم على حرث وبنر أراضيهم في التواريخ المحددة، خاصة وأن المديرية تسجل سنويا عزوف هؤلاء عن الالتحاق بحملة الحرث والبذر في فتراتهما المحددة.

معسكر: توقع جني 512800 قنطار من البرتقال بمختلف أنواعه

■ أساييع وسجل إلى بداية ديسمبر 41860 قنطار من مساحة منتجة قدرها 529 هكتار بمعدل يقترب من 80 قنطارا في الهكتار، وهو رقم يعكس قدرة الفلاحين على الحفاظ على الحد الأدنى من الإنتاج رغم الظروف الصعبة. ويتركز إنتاج الحمضيات في ولاية معسكر، في مجموعة من البلديات التي أصبحت بمثابة الخزان الأساسي للقطاع، مثل الحمدية وسيدي عبد المومن اللتين تحتضنان وحدهما 3244 هكتار، بينما تمتد بساتين بوحنيفية وحسين والقيطنة، على 544 هكتار، إضافة إلى 1597 هكتار في بوهني ومقطع دوز. وتتنوع مساحات إضافية بنحو 170 هكتار على عدد من المناطق، ضمن جيوب زراعية أصغر، تدعم المشهد العام لإنتاج الحمضيات.

■ ق.م

■ تتوقع المصالح الفلاحية في ولاية معسكر جني 512800 قنطار من البرتقال بمختلف أنواعه، بمعدل 103 قنطار في الهكتار الواحد نتيجة تسجيل خلال السنوات الأخيرة تراجع المساحات المغروسة والمنتجة، بسبب جملة من العوامل من أهمها الجفاف، وارتفاع ملوحة التربة. وبلغت المساحة الإجمالية المغروسة بأشجار البرتقال هذا العام بولاية معسكر 5556 هكتار، بينما لا تتجاوز المساحات المنتجة 4984 هكتار، حيث يوضح الفارق المسجل مقارنة بالموسم الماضي، حجم التأثير المناخي، إذ فقدت الولاية نحو 764 هكتار من المساحة الإجمالية، إلى جانب تراجع المساحة المنتجة بنحو 473 هكتار. وجاءت أولى مؤشرات إنتاج البرتقال من صنف "كليمنتين" الذي بدأ جنيه قبل

تبسة: تسليم مركزين جواريين بسعة 50 ألف قنطار

شهدت هي الأخرى تقدما في وتيرة الإنجاز بنسب متفاوتة لكل مشروع من المشاريع بالمناطق المذكورة.

ويرتقب إنطلاق إنجاز مشروع مركز آخر لتخزين الحبوب بسعة 50 ألف قنطار وذلك بعد الانتهاء من كافة الإجراءات المتعلقة بإعادة تقييم مبلغ العملية، قائلا إن المبلغ الأولي المتحصل عليه ضمن المشاريع المذكورة لا يكفي لعملية الإنجاز وهذا راجع لطبيعة التربة بالمنطقة.

للإشارة، فإن ولاية ميله استفادت من مشروع لإنجاز وتجهيز 9 صوامع تخزين بطاقة استيعابية تقدر بـ 450 ألف قنطار، موزعة عبر بلديات زغاية، سيدي مروان، القرارم قوقة، يوحاتم، أولاد خلوف، سيدي خليفة، عين البيضاء أحريش، وادي العثمانية، وعين الملوك وذلك بمبلغ مالي يقدر بـ 227 مليون دينار جزائري وقد تم تكليف مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء بالولاية بعملية الإنجاز والمتابعة.

يذكر أن ولاية ميله تتوفر على 14 نقطة لتخزين الحبوب عبر الإقليم بطاقة استيعابية تتجاوز 2 مليون قنطار، حسب ما أكدته مديرية المصالح الفلاحية المحلية.

■ جمعها: ق.م

■ كشفت مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميله، عن الإنتهاء من أشغال إنجاز مركزين جواريين لتخزين الحبوب بسعة 50 ألف قنطار لكل واحد بكل من بلديتي عين البيضاء أحريش وأولاد خلوف، في الوقت ذاته تتواصل أشغال إنجاز 6 مخازن جوارية أخرى عبر مختلف البلديات بالإقليم ويرتقب وضعهم حيز الخدمة قبل حملة الحصاد والدرس القادمة.

وأوضح مدير مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، أن مصالحه المكلفة بعملية متابعة وإنجاز 9 مخازن جوارية لتخزين الحبوب بسعة 50 ألف قنطار لكل واحد عبر الإقليم، سجلت، مؤخرا، إنتهاء أشغال إنجاز مخزينين جواريين بكل من بلديتي عين البيضاء أحريش وأولاد خلوف ويرتقب وضع المركزين الجواريين في الأيام القليلة القادمة حيز الخدمة وتسليمهما إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة للشروع في استغلاله فعليا. للتذكير، تتواصل أشغال 6 مخازن جوارية لتخزين الحبوب بسعة 50 ألف قنطار لكل مخزن وذلك بكل من بلديات وادي العثمانية، عين الملوك، سيدي خليفة، القرارم قوقة، زغاية وسيدي مروان والتي

عقب تحويل خزان فلاحي لبيع مياهه الملوثة سكان التراغنية بتنس في الشلف يطالبون بلجنة تحقيق

طالب عدد من سكان الجهة الشرقية لمدينة تنس، بالشلف، السلطات المعنية، بإيفاد لجنة تحقيق إلى النقطة الكيلومترية 198، على مستوى الطريق الوطني رقم 11، بمنطقة التراغنية، من أجل توقيف نشاط بيع مياه ملوثة للاستهلاك البشري.



ع. دحماني

● أكد سكان منطقة التراغنية، شرق تنس، أن أحد الأشخاص استولى على عقار تابع لأملاك الدولة، على حافة الطريق الوطني رقم 11 وشيد فوقه خزاناً مائياً، بحجة استعماله في السقي الفلاحي، غير أن الواقع غير ذلك تماماً، حيث يتوافد أصحاب الجرارات والشاحنات المحملة بالصهاريج لملء المياه من هذا الخزان المكشوف مقابل مبالغ مالية معتبرة يقبضها صاحبه. وكشف محدثونا ما هو أخطر من ذلك، كون المياه التي تزود الخزان، مصدرها مياه الصرف الصحي التي تصب في وادي التراغنية، وهو مصدر تموين صاحب الخزان بالمياه، يجرها بواسطة القنوات وسط الغاية، لتعبئة خزانه قبل بيعها لأصحاب الجرارات والشاحنات المحملة بالصهاريج، الذين يبيعونها بدورهم للمواطنين من أجل الاستعمالات اليومية، خاصة بالجهة الشرقية لتنس والجهة الغربية لوادي قومسين.

وقد سجل محدثونا إصابة بعض المواطنين خلال الأشهر الماضية بأمراض جلدية، نتيجة استعمالهم هذه المياه الملوثة، الأمر الذي يثير مخاوفهم من انتقال أمراض خطيرة وسط الساكنة، خاصة وأن أغلب المستهلكين يجهلون مصدر هذه المياه. وقد تسبب التوافد الكبير للجرارات والشاحنات ذات الصهاريج على هذا

الموقع في تشويه مسار الطريق الوطني وتضرر أطرافه نتيجة تدفق المياه وكثرة الأوحال، ما ساهم في تشويه ما تبقى من المناظر السياحية لهذه المنطقة المعروفة بكنوزها الطبيعية غير المستغلة.

وتحدثت مصادرنا عن استفادة هذا الشخص الذي يدعى أنه استفاد من خزان فلاحي باسم والده لاستغلاله في نشاطه الفلاحي، غير أن الواقع يشير إلى ممارسة تجارة المياه الملوثة، من

تواطؤ بعض الأطراف، خاصة وأن معظم الإدارات التي تمت مراسلتها لم تحرك ساكناً، ما اضطّرهم إلى نقل انشغالهم للرأي العام والسلطات الولائية والمركزية من أجل التدخل لوضع حد لهذه الممارسات التي تشكل خطراً على الصحة العمومية وتظهر تسيباً كبيراً في الحفاظ على ممتلكات الدولة وعدم مراقبة النشاطات التجارية بطريقة غير قانونية. في المقابل طرحت "الخبر" هذا

الانشغال على مدير الموارد المائية في لقاء جانبي، وقال إن مصالحه لم تتوصل بأي شكوى حول الأمر. وعبر عن استعداده لاتخاذ الإجراءات القانونية في مثل هذه الحالات لحماية المواطنين من خطر استهلاك مياه ملوثة وتحويل ملف المتورطين إلى القضاء في حالة ثبوت قيامهم بهذه التجاوزات، ودعا المواطنين إلى التبليغ عن هذه الممارسات غير القانونية في إطار الحس الوطني.

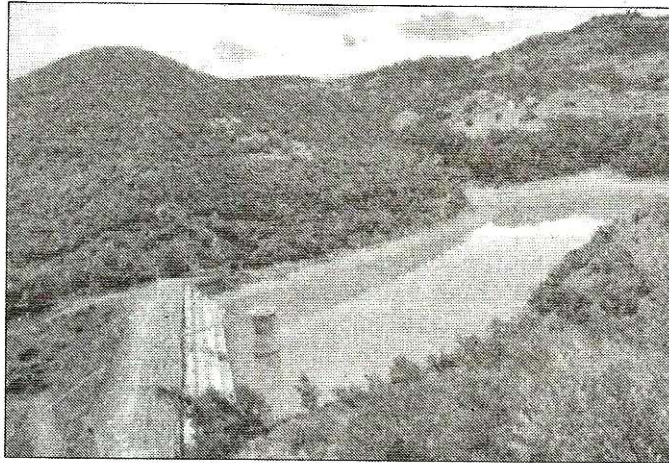
ع. د

يعتبر مشروعا واعداء لقطب سياحي وتنموي هام

إعادة بعث سد مراد بتيبازة واستغلال مؤهلاته الطبيعية والتاريخية

بين أعالي منطقة بوجبرون في بلدية مراد في ولاية تيبازة، حيث تتشابك الأشجار وتنساب المسالك الغابية في هدوء مهيب، ينتصب سد مراد كقطعة من ذاكرة المكان، يراقب الزمن بصمت منذ أكثر من قرن ونصف، هنا في هذا الركن الهادئ من ولاية تيبازة، لم يكن السد مجرد منشأة مائية، بل كان شاهدا على مرحلة مفصلية من تاريخ الهندسة والموارد المائية في الجزائر، وأحد أقدم السدود في إهريقيا.

ب. بوجمعة



الوجهات الساحلية. التصور المقترح يقوم على إنجاز مشروع سياحي مندمج مع البيئة، يحترم الطابع الطبيعي للمكان ويشمل مرافق إقامة خفيفة، فضاءات للراحة والاستجمام، مسارات للمشي الجبلي والفروسية، ومنشآت تعتمد على الطاقات المتجددة، إضافة إلى فضاءات ترفيهية موجهة لعائلات، كما يقترح إنشاء منتزه طبيعي على ضفاف السد على مساحة تقارب

ثلاثة هكتارات، يكون متنفسا لسكان المنطقة وزوارها ويجمع بين الترفيه، الرياضة، والحفاظ على البيئة.

رهان هذا المشروع لا يقتصر على البعد السياحي فحسب، بل يمتد إلى خلق ديناميكية اقتصادية محلية مستدامة، من خلال توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة وتعزيز الروابط الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، كما يهدف إلى تغيير النظرة التقليدية للسدود وجعلها مرافق متعددة الوظائف تواكب متطلبات التنمية الحديثة.

ويستجسد المقترحات والتصورات الجديدة سيعود سد مراد إلى الواجهة، لا كذكرى من الماضي فقط بل كرهان للمستقبل، رهان يجمع بين الماء، التاريخ والطبيعة، ويعكس رؤية جديدة في تسيير الثروات المائية تجعل من هذا المعلم العريق نموذجا قابلا للتعميم، وواجهة تنموية لولاية تيبازة تحترم ذاكرتها وتستثمر في إمكانياتها.

والي الولاية، بعد الاستماع للشروحات المقدمة، شدد على ضرورة الانتقال إلى العمل المنظم، وأمر بإنجاز دراسة تقنية دقيقة تشارك فيها كل القطاعات المعنية، مع تقييم شامل للغلاف المالي والبحث عن مصادر تمويل ملائمة، قبل تحديد هيئة مختصة تتولى تسيير المشروع مستقبلا، كما أوصى بإشراك مديرية الري بفعالية في البحث عن مصادر مائية إضافية وتحويل بعض المجاري الطبيعية بما يضمن استدامة السد ووظيفته.

سد مراد وفق هذا التصور الجديد، لم يعد ينظر إليه كمجرد منشأة لتعبئة المياه، بل كإرث تاريخي ومجال واعد للاستثمار السياحي والبيئي، فموقعه الجغرافي المحاط بالغابات والمناظر الطبيعية الخلابة، يجعله مؤهلا ليكون قطبا سياحيا وتنمويا بامتياز، يساهم في تنويع النشاط الاقتصادي المحلي ودعم السياحة الداخلية بعيدا عن الضغط المتزايد على

المائية الحالية لم تعد كافية خاصة في ظل شح الأمطار، ما يستدعي التفكير في تحويل مصادر مائية إضافية نحو السد بما في ذلك بعض المسارات الطبيعية للأودية، وقد تبرز هذا الطرح بمداخلات عدد من السكان القدامى بالمنطقة، الذين استحضروا معرفتهم بالمصادر المائية المحلية في مشهد يعكس تلاقي الخبرة التقنية مع الذاكرة الشعبية.

ولم تتوقف الرؤية عند حدود إعادة ملء السد ورفع منسوبه، بل امتدت إلى تصور أشمل يقوم على تثمين الموقع وتحويله إلى فضاء متعدد الوظائف.

وفي هذا السياق، كشف المهندس بوينون أن المدير العام للوكالة الوطنية للسدود والتحويلات أبدى موافقة مبدئية على مشروع إعادة بعث سد مراد، بعد دراسة أولية تقوم على الجمع بين الحفاظ على الوظيفة المائية للسد واستغلال مؤهلاته الطبيعية والتاريخية.

شيد سد مراد بين سنتي 1851 و1862، ودخل حيز الاستغلال سنة 1862 بطاقة استيعاب قدرت بمليون و200 ألف متر مكعب، ولعقود طويلة لعب السد دور المورد الحيوي لسقي الأراضي الفلاحية بمراد، حجوط وبورقيقة، وكان اسمه مرتبطا بخصوبة الأرض واستقرار النشاط الزراعي ومصدرا مائيا لا غنى عنه في ذاكرة السكان. غير أن السنين لم تمر دون أثر، فقد تراكم الطمي داخل حوض السد بنسبة قاربت 80 بالمائة، ما قلص طاقته الاستيعابية إلى نحو 200 ألف متر مكعب فقط وأفقده تدريجيا فعالياته السابقة، واقع فرض نفسه بقوة وجعل من إعادة بعث هذا المعلم التاريخي ضرورة تنموية لا خيارا مؤجلا خاصة في ظل التحديات المناخية وتراجع الموارد المائية.

هذا الواقع كان في صلب الزيارة الميدانية التي قادت والي ولاية تيبازة مع محمد أمين بن شاولية نهاية الأسبوع الماضي، إلى سد مراد، ولم تكن الزيارة بروتوكولية بقدر ما كانت معاينة دقيقة لمرق يخبزن إمكانيات كبيرة، واستمع الوالي إلى شروحات تقنية وافية قدمها المهندس بالوكالة الوطنية للسدود والتحويلات محمود بوينون، الذي عرض رؤية متكاملة لإعادة الحياة إلى السد، انطلاقا من الجانب المائي وصولا إلى البعد الاقتصادي والسياحي. بوينون أوضح أن المصادر

فيما تم رفع دعوة لإنجاز طريق اجتتابي خاص بالوزن الثقيل

ربط 1000 مستثمرة فلاحية بشبكة الكهرباء في قالة

طريق بوروايح، وطريق سوناكوم، وباب عنابة، وشارع التطوع، وطريق بن جراح، وواد المعيز.

وطالب منتخبون خلال انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الشعبي الولائي، بدراسة مقترحات لبناء طريق اجتتابي جديد خاص بحركة الوزن الثقيل خارج المدينة، من أجل تخفيف الضغط المروري داخل عاصمة الولاية. كما دعوا إلى إيجاد حلول لفك الخناق المروري عن بعض البلديات التي تعرف حركة سير كثيفة.

وتمت الإشارة إلى أن المدينة استفادت منذ أكبر من عقد، من مشروع تهيئة المدخل الشمالي عن طريق إنجاز محول نحو سكيكدة وعنابة، يربط المدخل الشمالي لمدينة قالة بشارع "التطوع" وشارع "أول نوفمبر"، ما أدى إلى تخفيف الضغط عن المدينة، وضمان سهولة الحركة بالجهة شملت العديد من الأحياء والتحصينات وظهر شوارع رئيسية جديدة تُعد حاليا الأكبر حركية بقالة، فقد بات من الضروري إيجاد حل لفك الخناق عن "كالاما" العريقة.

■ ق.م

الكهربائية في أقرب الآجال، خاصة في المناطق الريفية والنائية، وبالتالي تم إنجاز شبكة كهربائية للتوزيع تقدر بحوالي 370 كلم.

وأكدت مؤسسة "سونلغاز قالة" أن هذه العملية من شأنها إعطاء دفع قوي للتنمية المحلية، وخلق مناصب شغل، وتشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي بما يتسجم مع السياسة الوطنية، الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة، ومتوازنة، وتجسد سونلغاز التزامها بمواصلة جهودها لخدمة الاقتصاد الوطني، ومرافقة الفلاحين، والمساهمة الفعالة في تجسيد المشاريع التنموية ذات البعد الاستراتيجي.

من جهة أخرى، دعا أعضاء المجلس الشعبي الولائي بقالة، إلى إيجاد حلول لفك الخناق المروري بعاصمة الولاية قالة، والتي تشهد حركة سير خائقة منذ سنوات طويلة، خاصة على مستوى المحاور الرئيسية، حيث يبلغ الازدحام ذروته صباحا ومساء قبل وبعد ساعات الدوام، عبر استحداث طريق اجتتابي، يضمن انسجامية الحركة في المجال الحضري. وبات الوزن الثقيل يؤرق حركية السير داخل مدينة قالة، حيث تتزاحم شاحنات نقل البضائع على عدة محاور، منها

■ تم ربط قرابة حوالي 1000 مستثمرة فلاحية متوزعة عبر 30 بلدية بولاية قالة منذ انطلاق العملية في إطار المخطط الذي تبنته المصالح المسؤولة في سنة 2022، ضمن البرنامج الوطني لربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء، والسدي يهدف إلى تمكين الفلاحين من استغلال تجهيزاتهم الفلاحية بصفة دائمة ومنتظمة، لاسيما ما يتعلق بأنظمة السقي، والتخزين، والتحويل والتبريد، ما يساهم في الرفع من حجم الإنتاج، وتحسين جودته، إذ خصص لهذه المشاريع غلاف مالي قدره 133 مليار سنتيم.

وأوضح بيان خلية الإعلام والاتصال بشركة سونلغاز بقالة أن ذات المصالح سخرت كافة إمكانياتها البشرية والتقنية لإنجاح هذا البرنامج، من خلال إنجاز أشغال توسيع وتقوية الشبكات الكهربائية، مع احترام المعايير التقنية، ومعايير السلامة المعمول بها، وذلك بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية، والسلطات المحلية. كما تحرص المؤسسة على تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسهيل وتيرة الإنجاز قصد الاستجابة لانشغالات الفلاحين، وضمان إدماج المستثمرات الفلاحية في الشبكة

ستدخل حيز الخدمة مطلع 2026

مشاريع واعدة لفائدة قطاع الصيد البحري بعين تموشنت

مداع يعد ثالث ميناء يتم إنجازه على مستوى الولاية، بعد مينائي بني صاف وبوزجار، الذي يزخر بموقع استراتيجي هام، ويربط بين ولايتي وهران وعين تموشنت، ما يجعله قطبا واعدة لدعم نشاط الصيد البحري والاقتصاد المحلي.

وأوضح المسؤول ذاته، أن الميناء المرتقب ستبدأ الأشغال به بعد استكمال مشروع كاسر الأمواج، الذي انتهت دراسته التقنية، على أن تتكفل مديرية الأشغال العمومية بإنجازه، ومن شأن هذا المشروع أن يوفر فضاء ملائما للنشاطات البحرية، ويفتح آفاقا اقتصادية واعدة للمنطقة.

وأضاف قويسم، أن هذا المرفأ البحري يبعد بحوالي 13 كيلومترا عن بلدية بوزجار، وهو ما سيساهم بشكل مباشر في إنعاش الاقتصاد المحلي، كما يتوفر الميناء على عدة مرافق حيوية، من بينها وحدة لحراس السواحل، ومركز للحماية المدنية، إضافة إلى مكتب مخصص لتقديم الخدمات الإدارية.

التي تصنف ضمن الدول الرائدة عالميا في مجال صناعة الأعلاف البحرية، وهو ما من شأنه ضمان جودة الإنتاج، واعتماد أحدث التقنيات في هذا المجال، وتقدر الطاقة الإنتاجية للمصنع بنحو 30 ألف طن سنويا، وهي كمية كافية بتغطية احتياجات مزارع تربية الأسماك عبر مختلف ولايات الوطن، إلى جانب توجيه جزء من الإنتاج نحو التصدير الخارجي.

إلى جانب هذه المشاريع، أكد قويسم على وجود مشروع جديد سيبدأ التور قريباً مع بداية العام الجديد، ويتمثل في تربية الأسماك في قاع البحر، وقد تم تخصيص أربعة أقاليم عامة على مستوى شاطئ ولهاصة، خصصت لها مساحة بحرية تقدر بـ 20 هكتارا، ويعول القائمون على المشروع استزراع نحو 1.6 مليون من صغار الأسماك كمرحلة أولية، في إطار هذا الاستثمار الذي يهدف إلى بلوغ قدرة إنتاجية تقدر بـ 400 طن سنويا من أسماك القاجوج الملكي، وذئب البحر.

وكما جاء على لسان مدير الصيد البحري، فإن ميناء

تأهب ولاية عين تموشنت، مطلع السنة الجارية 2026، لتسجيل منعطف تنموي بارز في قطاع الصيد البحري، من خلال دخول عدة مشاريع إستراتيجية حيز الخدمة، على غرار مصنع أعلاف الأسماك، وفتح ميناء صيد جديد، إلى جانب مشاريع أخرى مرافقة.

وفي تصريح أدلى به لجريدة "الشروق" قويسم هواري، مدير الصيد البحري بعين تموشنت، فإن التهيئة الجارية 2026 ستشهد انطلاق نشاط منطقة مبيعات المخصصة لتربية المائيات، والتي تمتد على مساحة تقدر بـ 08 هكتارات، ومن المنتظر أن تحتضن هذه المنطقة قرابة 20 مشروعاً استثمارياً، حظي 14 مشروعاً منها بالموافقة الرسمية، حيث تسلم أصحابها مقررات الامتياز التي تسمح لهم بالشروع الفعلي في نشاطاتهم.

وتتوزع هذه المشاريع بين تربية الأسماك في الأقفاص العائمة، وتربية الصدفيات، وهي مجالات تعتبر من بين الأنشطة الواعدة التي تعمل عليها السلطات المحلية من أجل تعزيز الإنتاج البحري، ودعم تنويع الاقتصاد المحلي للولاية.

ومن شأن دخول هذه المشاريع حيز الاستغلال، أن يرفع القدرة الإنتاجية لولاية عين تموشنت بنحو 5 آلاف طن من الأسماك سنوياً، ما سيساهم في تدعيم السوق الوطنية بمنتجات البحر وتقليص الاعتماد على الاستيراد، كما يتوقع أن توفر هذه الاستثمارات حوالي 500 منصب شغل مباشر وغير مباشر، الأمر الذي من شأنه إحداث حركية اقتصادية واجتماعية معتبرة، ودفع عجلة التنمية المحلية بالولاية بصفة عامة.

وأوضح المتحدث في السياق ذاته، أن مشروعاً استراتيجياً واعدة يرتقب دخوله حيز الاستغلال مع بداية سنة 2026 على مستوى بلدية تمزوغة، ويتمثل في مصنع متخصص في إنتاج الأعلاف البحرية، وأبرز أن هذا المشروع يعد من بين المشاريع الكبرى في القطاع، إذ لم يتبق على تجسيده سوى استيراد المواد الأولية من الخارج. وأشار مدير الصيد البحري، إلى أن إنجاز هذا المصنع سيتم في إطار شراكة مع متعاملين من دولة الدانمارك،

الصفحة: 07

منبر
القراء
يوسفي رطيني (خياريتي)
mhbar.ekona@yahoo.fr

محافظة الغابات بولاية البليدة: بعث أشغال تهيئة 133 كلم من المسالك الغابية ابتداء من مطلع السنة الجارية

ستشرع محافظة الغابات بولاية البليدة، ابتداء من مطلع سنة 2026 في تهيئة 133 كلم من المسالك الغابية، موزعة عبر كامل إقليم الولاية، حسب ما علم من هذه الهيئة العمومية.

ق.ع./الوثائق



و أوضح محافظ الغابات محمد مقدم أن الولاية استفادت من برنامج لتهيئة 133 كلم من المسالك الغابية وفتح 26 كلم أخرى ممولة في إطار ميزانية الولاية وكذا صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية. و تستفيد من هذه العمليات التي سيشروع في إنجازها تدريجيا ابتداء من مطلع السنة الجارية، بمجرد استكمال الإجراءات الإدارية، مختلف بلديات الولاية لاسيما الجبلية منها كعين الرمانة و صوحان و كذا الأربعاء و واد جر، حسب توضيحات نفس المصدر.

و ترمي هذه العمليات التنمية الجديدة التي ستعزز شبكة المسالك الغابية بالولاية إلى تسهيل تدخل أعوان الحماية المدنية و محافظة الغابات لإخماد الحرائق من جهة وكذا تنقل قاطني المناطق الجبلية ونقل سلعهم للأسواق من يمارسون الفلاحة الجبلية. كما تضاف هذه العمليات الجديدة لأخرى تم إنجازها السنة الماضية والمتمثلة في فتح 58 كلم من المسالك الغابية عبر كل

بالخطيرة الوطنية للشريعة والمرتقب استلامها نهاية الثلاثي الأول من السنة الجارية، وفقا للسيد مقدم.

المسالك. و من بين جملة المشاريع التي استفادت منها المحافظة السنة الماضية أيضا مشروع شق 10 كلم من المسالك الغابية

من بلديات صوحان، الأربعاء، بوقرة و بوينان (شرق) و الشفة و عين الرمانة (غرب) بالإضافة إلى تهيئة 19 كلم من هذه

ندوة حول مستقبل الزراعة الرقمية بالجزائر الخميس المقبل



ينشط الوزير الأسبق للاستشفاء والإحصائيات، ورئيس المؤسسة الجزائرية لصناعة الغد، بشير مصيطفى، ندوة "الزراعة الرقمية في الجزائر، أي مستقبل؟ - رؤية استشرافية"، الخميس المقبل، بالبنك الوطني للإسكان في باب الزوار بالعاصمة. وتؤطر هذا اللقاء سعدية لكحل، خبيرة دولية في الزراعة الرقمية، وسفيرة مبادرة صناعة الغد في أمريكا الشمالية.